الكويت
تفاحة آدم للنظم العراقية!

يونان لبيب*

* يعمل أستاذاً بقسم التاريخ بجامعة عين شمس - ج. م. ع.

الملخص

يتمحور البحث حول اقتباس فكرة «تفاحة آدم» كمقولة يمكن من خلالها تفسير العلاقات العراقية ـ الكويتية. «فالتفاحة» ممثلة في الكويت تكتسي من القيمة المادية ما يسيل لعاب الجار المتذئب المتربص والطامع دوما في التهامها.

وتتجسد هذه القيمة المادية في وضع الكويت الاستراتيجي خصوصا بعد اكتشاف البترول وأطماع العراق في انتزاع بعض أراضيها لتوسيع نفوذه في الخليج كخطوة نحو تحقيق الزعامة في العالم العربي.

لكن «التفاحة» المعنية لم تكن سهلة الابتلاع برغم ضآلتها بالقياس إلى المارد المجاور. فلذات الأسباب الاستراتيجية اكتست الكويت أهمية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم العربي فضلا عن القوى الدولية الكبرى. ومن ثم كان الردع العربي والدولي لكل محاولات العراق لالتهام الكويت.

مهمة هذا البحث هي التأصيل التاريخي لتلك «الفرضية» من خلال العرض التاريخي لمحاولات العراق في العدوان على الكويت على عهود الملك غازي ونوري السعيد وعبد الكريم قاسم وأخيراً صدام حسين.

لقد أثبت التاريخ ردع كل هذه المحاولات لابتلاع «التفاحة» والمصير المشؤوم الذي آل إليه أمر الطامعين.

ظاهرة أن ترنو قوة كبيرة، بالمقاييس الإقليمية، مثل العراق، إلى جار صغير، مثل الكويت، ظاهرة يتوجب تأصيلها تاريخياً، ولأكثر من سبب..

فهذه الظاهرة قد تمخض عنها أسوأ الحروب في التاريخ العربي الحديث، وهي حرب سفكت فيها دماء عربية على كافة الجوانب، فضلاً عن أنها الحرب التي نعتقد أن وقتاً طويلاً سوف ينقضي قبل أن تندمل الندوب التي خلفتها!

وهذه الظاهرة قد استمرت تصنع حالة من المخاوف المتزايدة في منطقة من أكثر المناطق حساسية، ليس للعرب فحسب، بل للعالم أيضاً، وهي المخاوف التي تحققت في أسوأ صورها خلال عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

وهذه الظاهرة قد صنعت «حالة تاريخية» فريدة، وهي حالة تقوم على نوع من «الابتزاز السياسي» استمر قائماً بدرجة أو بأخرى في العلاقات العراقية ـ الكويتية منذ أن حصل العراق على استقلاله عام ١٩٣٢ وحتى الحادثة المأساوية في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ باجتياح القوات العراقية للكويت، و هي «حالة» تتطلب عكوف مجموعة من الباحثين في التاريخ والاجتماع السياسي على تشخيصها!

أخيراً فإن هذه الظاهرة قد استعصت، وفي كل مراحلها، على «الحل العربي»، وتطلبت في كل المراحل لوناً من التدخل الدولي، وهو تدخل تراوح بين التلويح باستخدام القوة واستخدامها بالفعل.

وانطلاقاً من إدراك كل هذه الحقائق المتصلة وحيث ينظر العراق بعين الطمع إلى الكويت فإن محاولة التأصيل التاريخي تصبح واجبة!

* * *

إغراء التهام التفاحة ظل قائماً منذ بدء الخليقة عندما فعلها أبو البشرية ليدفع أبناؤه الثمن حتى يومنا هذا!

و «تفاحة آدم» بهذا المفهوم استمرت موجودة بشكل أو بآخر في العلاقات الدولية، وهو مفهوم يتطلب توفر مجموعة من العناصر..

أول هذه العناصر وجود آدم مستعداً في سبيل الحصول على «التفاحة» لركوب أشد المخاطر، مهما لقي من تحذيرات، ومهما كان يعلم أن هذا الركوب يمكن أن يورده موارد التهلكة!

يتطلب أيضاً هذا المفهوم وجود «التفاحة المحرمة» بكل الإغراءات التي يمكن أن تمثلها، وهي إغراءات قد تفوق في كثير من الأحوال قدرة الراغب في التهامها على كبح الجماح!

يتطلب أخيراً وجود «قوة عقابية» قادرة على منع القوع الطامعة من التهام «التفاحة»، وكما قد تكون هذه القوة في صورة عسكرية فقد تكون في نفس الوقت قوة سياسية أو قوة الرأي العام الدولي.

وقد كانت هذه العناصر موجودة طوال الوقت في العلاقات بين العراق والكويت بامتداد الستين عاماً الأخيرة.. فقد استمر العراق خلال تلك الحقبة، ومن خلال رجله القوي، غازي، نوري السعيد، عبد الكريم قاسم، صدام حسين.. استمر هذا الرجل ينتحل الأعذار والمبررات لالتهام الجار الصغير، بغض النظر عن النتائج، ويثير الاهتمام هنا أنه كان يعقب فشل المحاولة كل مرة حادثة مأساوية للقائم بها.. غازي يموت في حادثة سيارة، ونوري السعيد وعبد الكريم قاسم يتم سحلهما في شوارع بغداد، وصدام حسين قابع في مقره ينتظر مصيره!

الكويت استمرت بكل المقاييس التفاحة التي يسيل لها لعاب حاكم بغداد..

دولة صغيرة غير قادرة على الدفاع عن نفسها أمام القوة العسكرية التي لا بد أن تكون متفوقة في أي وقت وبأي المقاييس، والتي تصور حكام العراق بسهولة هضمها في الجسد العراقي الكبير، الأمر الذي حاول صدام حسين أن يضعه موضع التنفيذ، سياسياً وإدارياً واقتصادياً وبشرياً، وإن كانت الأحداث قد أثبتت أنها لم تكن اللقمة الهينة التي تصورها الحاكم العراقي.

جانب آخر من إغراء التفاحة ظاهر في تلك الثروة النفطية التي تتمتع بها الكويت والتي تؤدي سيطرة أي نظام عراقي إلى نتائج اقتصادية واستراتيجية بالغة الأهمية..

فمن الناحية الاقتصادية تؤدي مثل هذه السيطرة إلى زيادة الموارد المالية للنظام العراقي والكفيلة ليس فقط بتمويل المشاريع الإنمائية وإنما الأكثر من ذلك تشكيل القوة العسكرية اللازمة للعب دور زعامي عربي استمرت الحكومات المتعاقبة في بغداد تخطط للقيام به حين وصفت العراق «ببروسيا العرب» والمعلوم تاريخياً أن أول عناصر التفوق البروسي في ألمانيا كان العنصر العسكري.

ومن الناحية الاستراتيجية فإن السيطرة العراقية على مصادر النفط في الكويت فضلاً عن مصادر النفط في العراق نفسه فإن ذلك يعني أن حكومة بغداد سوف يكون لها «قول مسموع» في مجال هذه السلعة الاستراتيجية.

الجانب الثالث من إغراء التفاحة صادر عن «الوضعية المائية» في العلاقة بين الجانبين، فبينما يتوفر الماء العذب لدى العراق يتوفر الماء المالح في الكويت، وهو أمر استمرت العراق تنظر إليه بدون رضا!

الماء العذب الذي يفيض في شط العرب وكان العراق يريد دائماً أن ترسل جانباً منه إلى الكويت في أنابيب، وكان الكويت يتخوف أبداً ممن يمسك بمفاتيح صنابير تلك الأنابيب، فالتحكم في تلك الصنابير كان يعني ببساطة التحكم في أسباب الحياة الكويتية!

الماء المالح المتلاطم في الخليج، والذي تملك الكويت سواحل ممتدة عليه، بينما يفتقر العراق إلى بعض هذه السواحل التي يمكن أن تصنع منه قوة خليجية.

وإذا كان وقوف إيران بالمرصاد لأي امتداد عراقي على «الماء المالح» من أهم أسباب النزاعات بين بغداد وطهران، وقبل وقت طويل من الحرب العراقية ـ الايرانية الأخيرة خلال ثمانينيات هذا القرن، فإن الفشل العراقي في جولات هذا النزاع كان من أهم مسببات إغراء التفاحة الكويتية.

وهذا الجانب شأنه شأن بقية التفاحة كان مفعماً بعناصر التحريم، فتبدو جسامة الخطأ في التقدير من أنه بينما قد يكون مقبولاً على المستوى السياسي أو المستوى القومي أو حتى على المستوى التاريخي أن تعمل حكومة بغداد على توسيع الشرفة الخليجية للعراق بالاتجاه إلى الساحل الشرقي الذي تسيطر عليه إيران بأجمعه، خاصة وأن هذا القسم من الساحل المتاخم للعراق من شط العرب كان لفترات طويلة عربياً وجار عليه الايرانيون مما يعطي للعراقيين في سعيهم للحصول عليه بعداً قومياً، فإن العكس يصبح صحيحاً تماماً عندما يبمم النظام العراقي بوجهه شطر الاتجاه الغربي.. نحو الكويت، ويتحول العربي بذلك إلى اقتطاع أرض عربية!

رغم ذلك فقد استمر هذا العنصر من الاغراء من أهم عناصر سعي حكومات العراق لالتهام التفاحة وعدم الاكتفاء حتى بقضمها! يبقى العنصر الأخير من عناصر صناعة قصة تفاحة آدم وهو وجود «القوة العقابية»، وقد وجدت في كل مرة وإن كان بشكل مختلف.. وقد تعددت مكونات القوة العقابية تلك، كما تعددت أدواتها.

في المحاولة العراقية الأولى لقضم التفاحة التي حدثت في أواخر الثلاثينيات كان «الوجود البريطاني» يجسد هذه القوة، ذلك أن الأمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس كانت صاحبة مصالح قوية في المنطقة، كما كان لها في نفس الوقت سطوتها على الجانبين.. آدم والتفاحة!

أما المحاولة العراقية الثانية في أواخر الخمسينيات فقد ازداد الأمر تعقيداً، سواء نتيجة لما أصبحت تحتله الكويت في سوق النفط العالمي، أو نتيجة لوجود مؤسسات اقليمية، الجامعة العربية، ومؤسسات عالمية، هيئة الأمم المتحدة، فضلاً عن بقايا للوجود البريطاني، وهو الوضع الذي استمر خلال المحاولة العراقية الثالثة التي

تمت في أوائل الستينيات والتي ارتبطت باسم عبد الكريم قاسم.

المحاولة الأخيرة اختلف فيها تركيب القوة العقابية، تبعاً لحجم المحاولة الذي فاق الخيال، أو تبعاً للمتغيرات التي عرفها العالم خلال الثمانينيات، والذي أضعف من دور المؤسسات الاقليمية والدولية في العملية العقابية وجعل قوى غربية وعربية تشكل هذه القوة وعلى نحو غير مألوف خلال المحاولات السابقة، كما أن تلك القوة اضطرت هذه المرة إلى تجاوز مرحلة التلويح باستخدام القوة إلى استخدامها بالفعل وإخراج التفاحة من فم آدم بعد أن كاد يلتهمها!

* * *

خلال أكثر من نصف قرن قليلاً (١٩٣٨ ـ ١٩٩٠) تعددت المحاولات العراقية لالتهام التفاحة، الأمر الذي يستحق الرصد.

غازي والتفاحة

عهد الملك غازي الأول الذي استغرق أغلب الثلاثينيات (١٩٠٣ ـ ١٩٣٩) كان أكثر عهود العراق اضطراباً، فهو بالاضافة إلى الانقلاب العسكري الذي شهده (انقلاب بكر صدق ١٩٣٦)، فقد شهد ثورة قبائل الفرات الأوسط فضلاً عن صراعات سياسية شديدة تصارعت خلالها المعتقدات السياسية، من القوميين العرب الذين مثلهم الأحزاب، الإخاء الوطني، والنوادي، المثنى والتجمعات الشبابية، الفتوة، إلى الجماعات الراديكالية الذين مثلتهم جريدة الأهالي[١].

وكان من الطبيعي أن يترتب على ذلك حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي تبدو في تعاقب الوزارات التي لم يعش بعضها سوى أيام قليلة وفي تفاقم الصراع بين الساسة[٢].

ويعزو المؤرخون حالة عدم الاستقرار تلك في جانب منها إلى شخصية الملك غازي نفسه الذي تولى العرش في مقتبل الشباب، ٢١ عاماً، وقد وصفه السفير البريطاني في بغداد بأنه «ضعيف الشخصية فضلاً عن قلة خبرته السياسية»[٣].

ويمكن القول أن سعي غازي لقضم التفاحة الكويتية قد تأثر ببعض هذه العوامل الداخلية فضلاً عن بعض التطورات الخارجية ناهيك عما عرفته الكويت نفسها من تطورات في أواخر الثلاثينيات.

وقد بدأ تأثير العوامل الداخلية في أكثر من جانب..

الجانب الأول في شخصية الملك نفسه والتي اتسمت بقدر من عدم التوازن والوقوع تحت تأثير الأفكار الراديكالية دون اعتبار للأوضاع السياسية، الأمر الذي ينتقص كثيراً من قدرته كرجل دولة.

الجانب الثاني في ارتفاع موجة المد القومي العربي والذي عبر عنه حزب الإخاء الوطني، وقد تصور غازي أنه بمحاولة الاقتراب من التفاحة إنّما يسترضي هذا الاتجاه، أو حتى يعبر عنه.

الجانب الثالث ناتج عما أصاب سلطة الملك من ضعف نتيجة لصراع الساسة وتدخل الجيش في الحكم، وهو التدخل الذي وصل إلى مداه بانقلاب بكر صدقي، ولم ينته إلا باغتيال الرجل في ١١ أغسطس عام ١٩٣٧[٤]. وليس من شك أن تبني مثل هذه القضية.. قضية ضم الكويت إلى العراق، كان يمكن أن تضفي على السلطة الملكية كثيراً من أسباب القوة التي فقدتها خلال السنوات الأربع الأولى من عهد غازي.

التطورات الدولية جاء بعضها على المستوى الإقليمي وجاء البعض الآخر على المستوى الدولي، **المستوى الإقليمي** بدا في العلاقة مع القوتين الاقليميتين الجارتين، إيران وتركيا، وهي العلاقة التي شهدت تطورات هامة خلال عام ١٩٣٧.

عرف ذلك العام توقيع معاهدة بين العراق وإيران حول شط العرب تنازلت بمقتضاها العراق عن جزء من شط العرب أمام عبدان بحيث يمر خط الحدود فيه بمجرى المياه العميقة لمسافة يقرب طولها من ثمانية كيلومترات[٥].

عرف أيضاً توقيع العراق على ميثاق سعد آباد في ٨ يوليو مع كل من تركيا والعراق وأفغانستان، كما عرف لوناً من التقارب الشديد مع حكومة أنقرة مما كان تعبيراً عن الاعجاب الشديد الذي يكنه غازي لكمال أتاتورك رجل تركيا القوي.

وليس من شك أن مجموع هذه المتغيرات قد حفزت غازي إلى الاتجاه نحو الكويت، فما خسره العراق على شط العرب على الجانب الإيراني سعى إلى تعويضه على الجانب الكويتي، ثم إن تأمين ظهره من جانب كل من تركيا وإيران قد صور له أنه يمكن أن يتخذ الخطوة المرجوة دون ما اعتراض من طهران أو أنقرة، فضلاً عما صورته له نفسه من قدرة على تقليد أتاتورك.

أما على **المستوى الدولي** فقد كان واضحاً أن زيادة قوة دولتي المحور مصدر إعجاب حقيقي في بغداد، سواء لدى العناصر العسكرية التي قامت بانقلاب ١٩٣٦، أو لدى القائمين على الحركة العربية الذين أقاموا تشكيل «الفتوة» من الشباب على نسق أصحاب القمصان الملونة في إيطاليا وألمانيا، أو في دوائر قصر الزهور خاصة لدى الملك الشاب المفتون بمظاهر القوة النازية والفاشية.

وقد حدثت استجابة للاعجاب العراقي في دوائر روما وبرلين مما سيتضح لدى دراسة المحاولة العراقية لالتهام التفاحة الكويتية!

* * *

يبقى **المستوى الكويتي** الذي شهد عام ١٩٣٨ حدثين على قدر كبير من الأهمية لعب كل منهما دورا في إثارة شهية الملك غازي.

الحدث الأول ما عرف «بأزمة المجلس»، وهي الأزمة التي بدأت باستجابة الشيخ للالتماسات التي قدمها في أبريل عدد من المثقفين لإنشاء مجلس نيابي لم يعش طويلاً نتيجة لصدامه مع التزامات الكويت بمقتضى علاقة الحماية مع بريطانيا، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى توجيه إنذار للشيخ[٦] انتهى الأمر معه إلى حل المجلس، وكانت فرصة لغازي لاستغلال الموقف.

الحدث الثاني تمثل في اكتشاف أكبر حوض للنفط في العالم في الكويت في منطقة البرقان في أبريل، وأصبح معلوماً منذئذ أن الكويت أصبحت التفاحة التي تقطر عسلاً لمن يمتلكها، الأمر الذي أسال لعاب قاطن قصر الزهور!

* * *

تأسيساً على كل هذه التطورات جاءت المحاولات العراقية الأولى لالتهام التفاحة الكويتية، وقد تصاعدت الحملة العراقية لإتمام الالتهام على نحو سريع، بدأت أولاً بحملة صحفية تدعو إلى ضم الكويت حماية لها من المخاطر التي يمثلها الجيران، خصوصاً إيران، وكما قالت جريدة «الاستقلال» أنه يجب السعي لانقاذ الكويت من الأخطار التي تتهددها الأمر الذي «قد يؤدي إلى فقدان هذه الإمارة التي تعد جوهرة ثمينة في الخليج والميناء الطبيعي للعراق»[٧].

تبع ذلك دخول الملك ميدان الحملة من خلال الإذاعة التي أقامها في قصر الزهور، والتي اشتهرت في الكويت باسم «إذاعة الملك غازي».

وكانت الحملات الإذاعية في ذلك الوقت من الأمور الجديدة، ولا بد أن تأثيرها كان كبيراً رغم محدودية أجهزة الاستقبال، بحكم أن الصحف العراقية كان يمكن منع دخولها إلى الكويت، وقد حدث فعلاً أن أصدر الشيخ أمراً بذلك[٨]، أما الإذاعة فقد كان يصعب أن يسري عليها مثل هذا القرار.

وكان إصدار قرار حل المجلس في ٢١ ديسمبر عام ١٩٣٨ فرصة لتكثيف الحملة من قصر الزهور، الأمر الذي وجدت معه بعض عناصر المعارضة الكويتية في تلك الحملات الدعائية أكبر سند لها، وممَّا شجع بعض عناصر المجلس إلى الاتجاه إلى بغداد والمشاركة في تصعيد الحملة، خاصة بعد الاستقبال الحافل الذي لقيه هؤلاء من رئيس الديوان، رشيد عالي الكيلاني، والذي كان معلوماً أنه الشخصية الرئيسية وراء تحريض الملك غازي على التهام التفاحة، وكان يقوم بذلك بدور الحية!

وقد تشككت الحكومة البريطانية في وجود تأييد ألماني للحملة الدعائية

العراقية ضد الكويت، فاشتبهت خصوصاً في الهر فريتز جروبا Fritz Grobba المبعوث الألماني الخاص في بغداد، وكان التأثير الألماني واضحاً في استخدام تعبير الأقاليم الجنوبية Sudetenland ، وهو التعبير الذي استخدمه الألمان في تكوين الانشلوص، في توصيف الكويت[٩].

وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها في مارس ١٩٣٩، فقد دفعت الاضطرابات التي قامت في الكويت إلى محاكمة القائمين بها مما أدى إلى تزايد الدعوة في العراق لاستخدام القوة لضم الكويت، ويعترف ناجي شوكت القائم بأعمال رئيس الوزراء وقتذاك بأن الملك غازي اتصل برئيس أركان الجيش وأمره باحتلال الكويت، غير أن هذا الأخير حذره من احتمالات تحرك كل من بريطانيا وإيران والسعودية، الأمر الذي دفع الملك إلى التراجع في اللحظة الأخيرة[١٠].

والواضح أن تدخل «القوة العقابية» ممثلة في بريطانيا قد قوّى من اتجاه غازي نحو التراجع السياسي بعد التراجع العسكري، الأمر الذي حدث فعلاً في اجتماع سري بينه وبين السفير البريطاني في بغداد الذي كتب في مذكراته أنه كان على الملك وقتذاك أن يرجع إلى جادة العقل أو يعزل[١١].

في هذا الاجتماع أبلغ غازي السفير البريطاني بأنه لم يكن يقصد سوى الضغط على شيخ الكويت ليتقبل الأنظمة اللبرالية الحديثة، وأنه ليس للعراق أي خطط لاحتلال الإمارة، وأنه قد قرر إيقاف إذاعته من قصر الزهور بناء على نصيحة رئيس الوزراء، نوري السعيد، وسلمها إلى الحكومة العراقية[١٢].

ولم تمض سوى أيام قليلة على هذا التراجع حتى توفي الملك غازي في حادث سيارة مما أدى إلى زوال ما تبقى من أسباب التوتر، ومما أنهى تماماً المحاولة العراقية الأولى لالتهام التفاحة الكويتية وكان غازي أول ضحاياها!

تفاحة السعيد

إذا كان الملك غازي قد وقع تحت إغراء التهام التفاحة فما لم يكن متوقعاً أن يحاول السياسي العراقي العتيد «نوري السعيد باشا» الوقوع تحت نفس التأثير، فالرجل لم يكن شاباً غراً مثل غازي عندما قام بالمحاولة، ثم إنه على الجانب الآخر كان رئيساً للوزراء وقت محاولة غازي ولم يفتأ طول الوقت يعبر عن اعتراضه للجانب البريطاني على سياسات غازي وأنه عاجز عن السيطرة عليه[١٣]، فضلاً عن ذلك فقد كان معروفاً عن الرجل إيمانه بالتعاون مع الجانب البريطاني ولم يكن متوقعاً أن يفعل ما يؤثر في هذا التعاون، ورغم كل ذلك فقد وقع نوري السعيد تحت إغراء التفاحة وإن كان في زمن مختلف وبشكل مختلف، الأمر الذي أدى إلى اختلاف العديد من المفردات التي كانت قائمة.

بعد عشرين عاماً بالتمام والكمال، في عام ١٩٥٨ على وجه التحديد، كان قد سبق ذلك سعي عراقي حثيث خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لإنشاء ميناء عراقي على الخليج بعد تدفق النفط من حقول الزبير، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء نوري السعيد إلى الاتصال بالسفارة البريطانية في بغداد في أواخر عام ١٩٥٥ ليعرض اقتراحاً مؤداه أن تستأجر الحكومة العراقية من الكويت الأراضي اللازمة لإنشاء ميناء أم قصر، وقد تصور السياسي المخضرم أنه سوف يحصل على تأييد حكومة لندن بعد انضمام العراق لحلف بغداد، وبعد ما تعرضت له حكومته من هجوم من جانب إذاعة القاهرة(١٤).

وأمام معارضة حكومة الكويت انتظر السعيد لفرصة أخرى، وهي الفرصة التي جاءت مع مجموع تطورات عام ١٩٥٨ . قيام الجمهورية العربية المتحدة وما صحبها من ارتفاع موجة المد القومي العربي إلى حد لم تتوقف معه عند حدودها بل وصلت إلى سائر أنحاء الوطن العربي بما فيه العراق والكويت.

العراق وقف أمام موجة المد بتكوين ما عرف بالاتحاد العربي من المملكتين الهاشميتين، والسعي إلى ضم الكويت التي كان أبناؤها من أشد المتحمسين للبطل القومي الجديد، جمال عبد الناصر.

ولما كان للكويت مكانها في مشروع الهلال الخصيب الذي سعى نوري السعيد إلى تحقيقه منذ ١٩٥٦ على أساس أنها المصرف المالي الذي سينفق على كل من سوريا ولبنان الداخلتين في هذا المشروع، فقد كان لها مكانها أيضاً في مشروع الاتحاد الهاشمي.

وكان لدى رئيس الوزراء العراقي من الأسباب ما دفعه إلى الاعتقاد بإمكانية نجاح مسعاه تجاه التفاحة!

كان فرس الرهان بالنسبة لنوري السعيد هذه المرة هو حكومة لندن التي اعتقد أنها في عدائها غير الخافي للمشاريع الناصرية في المنطقة سوف تؤيد مسعاه، خاصة وأن الحماية البريطانية على الكويت كانت لا تزال قائمة.

ولم يكن قد مضى أسبوعان على قيام الجمهورية العربية المتحدة عندما أعلن قيام الاتحاد العربي وعندما بادرت حكومة بغداد بالاتصال بالحكومة البريطانية لتوصي بمنح الكويت استقلالها لإمكانية ضمها إلى الاتحاد الجديد.

تذرع نوري السعيد في هذا الطلب بمجموعة من الحجج منها أن ضم الكويت

للاتحاد سيقوى منه ليقف أمام مشاريع عبد الناصر التوسعية على حد تعبيره، وهو أمر حيوي للغرب، كذا فإنه سيخفف من حدة الطابع الهاشمي للاتحاد، فضلاً عن ذلك فإنه سيوفر الحماية للأسر المالكة بما فيها الأسرة الكويتية من احتمالات أن يعصف بها عبد الناصر جميعاً.

ولم تتحمس حكومة لندن لمحاولة السعيد الحصول على التفاحة، فهي قد رأت أن موافقتها على اقتراحه سوف تؤدي إلى سرعة انهيار نفوذها في الخليج كله، كما أنه كان سوف يؤدي من الناحية الاقتصادي إلى فقدان الكويت كقلعة من أهم قلاع الاسترليني في منطقة الشرق الأوسط بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من أضرار مالية.

وتملصت الحكومة البريطانية من مطلب السعيد عندما أبلغته بأن اقتراحه يخص الكويت أكثر مما يخص لندن، وأن المسألة متصلة بالعلاقات بين البلاد العربية، وأنه إذا كان مصمماً على اقتراحه فعليه أن يقدمه للحكومة الكويتية[١٥].

وكان التملص ظاهراً لما كانت تعلمه الحكومة البريطانية مسبقاً من أن الكويتيين لن يوافقوا على رغبة نوري السعيد في التهام بلادهم تحت أي مسمى، مما كشفت عنه مذكرة رفعتها الخارجية البريطانية إلى مجلس الوزراء في ٨ مارس ١٩٥٨.

جاء في هذه المذكرة أنه لو فوتح الكويتيون في مشروع رئيس وزراء العراق فلن يقبلوه لأن الاتجاه العام في الكويت يميل إلى الحركة القومية التي يتزعمها عبد الناصر، ومن ثم فهم لن يظهروا أي حماس للانضمام للاتحاد الهاشمي[١٦].

ولما كانت مثل هذه الإيماءات لا يمكن أن تخفى على سياسي محنك مثل نوري السعيد، فقد بادر إلى طرح مزيد من الخيارات على الجانب البريطاني تتيح له الفرصة بقضم التفاحة طالما يصعب التهامها!

أحد هذه الخيارات بأن توافق بريطانيا على تغيير علاقتها بالكويت بإبرام معاهدة جديدة تضمن لها المحافظة على امتيازاتها النقدية واستثماراتها النفطية.

الخيار الآخر: احتفاظ بريطانيا بوضعيتها في الكويت على أن تقبل انضمام الأخيرة إلى اللجنة الاقتصادية للاتحاد[١٧].

ولم ينس نوري السعيد لدى تقديمه لمقترحاته التلويح باحتمالات إثارة قضية الحدود إذا ما قوبلت بالرفض، كما أن رائحة الرغبة في أموال الكويت كانت فائحة من خلال الخيار الثاني.

رغم ذلك لم تتحول لندن عن موقفها وسألت السعيد أن يتوجه بمقترحاته إلى

الكويتيين، ولما فعلها جاء الرد الكويتي بالرفض مع أسباب هذا الرفض.

كان من بين هذه الأسباب تزايد الشعور القومي في الكويت الذي كان عبد الناصر وراءه، ولم تكن الحكومة الكويتية بعيدة عن إدراك هذه الحقيقة، ناهيك عن إدراك أن الاتحاد العربي قد قام مناهضاً لكل ما كان ينادي به عبد الناصر.

فضلاً عن ذلك فقد كانت حكومة الكويت تدرك أن النظام العراقي لا يتمتع بالقدر الكافي من الاستقرار، ولم يكن معقولاً أن تدخل في مثل هذا الرهان الخاسر.

وبدا هذا الإدراك واضحاً في الاتصالات التي جرت بين الشيخ وبين المسؤولين البريطانيين في أبريل ١٩٥٨، فقد حض عبد الله السالم الصباح الحكومة البريطانية على وجوب التفاهم مع عبد الناصر، وأن الجمهورية العربية المتحدة إنما تعبر عن اتحاد أصيل بين شعبين عربيين الأمر الذي يفتقده «الاتحاد الهاشمي»[١٨].

وقد أبدى حاكم الكويت وبشكل صريح عدم استعداد بلاده للاستجابة لمطلب نوري السعيد والتورط في الصراع بينه وبين عبد الناصر، ففي خلال زيارة له إلى بغداد في مايو عام ١٩٥٨ للتهنئة بعقد قران الملك فيصل الثاني، وفي لقاء له مع السفير البريطاني في العاصمة العراقية أوضح له أن الكويت لا تجد من الحكمة الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي، وأن نفوذ عبد الناصر أصبح جارفاً في العالم العربي، وأنه يفكر في زيارة القاهرة لتنقية جو العلاقات العربية، وهي الفكرة التي لم ترق لنوري السعيد ورأى أنها محاولة كويتية جديدة للتملص من إجابة مطالبه[١٩].

وفي هذه الظروف لجأ نوري السعيد إلى شكل من أشكال التصعيد لقضم التفاحة، وذلك حينما وجه ما يشبه الإنذار النهائي للجانب البريطاني وهو إن دل على شيء إنما يدل على مدى لهفة الرجل على الحصول على ما يمكن الحصول عليه من الكويت حتى لو أدى الأمر إلى تحدي بريطانيا التي كان مفروضاً أنه قد استمر طوال حياته السياسية يحرص على حسن علاقته بها أيما حرص.

وضع نوري السعيد حكومة لندن أمام أحد خيارين.. إما أن تنضم الكويت إلى الاتحاد بعد منحها الاستقلال على أن تقوم بتقديم دعم مالي سنوي للاتحاد، وإما أن يترك للعراق حرية التصرف في حالة رفض الكويت للعرض العراقي، وذلك فيما يتعلق بتعديل الحدود بين البلدين، وهو وضع يمكن أن تفقد معه الكويت نصف أراضها[٢٠].

وكان من الطبيعي أن تعرب حكومة لندن عن دهشتها من لهجة المذكرة العراقية التي لم تملك معها إلا نصيحة نوري السعيد بالتزام جادة الحذر في التعامل مع الحكومة الكويتية لئلا يوقعها مسلكه في أحضان عبد الناصر، وهو تحذير فهمه رئيس الوزراء العراقي الذي قبل اقتراحاً بريطانياً مؤداه عقد اجتماع عراقي ـ كويتي يوم ٢٠ يوليو عام ١٩٥٨، وهو الاجتماع الذي لم يتم أبداً، فقبل ذلك بستة أيام كانت قد

قامت ثورة ١٤ تموز التي أطاحت بالنظام القديم وسحل نوري السعيد في شوارع بغداد دون أن يحقق أمله في التفاحة!

قاسم والمحاولة الثالثة

بينما فصل بين محاولة غازي والسعيد عشرون عاماً فإنه لم يفصل بين محاولة الأخير والمحاولة التي أعقبتها أكثر من ثلاث سنوات.

تمت المحاولة الجديدة التي ارتبطت باسم عبد الكريم قاسم في ظروف مختلفة جد الاختلاف رغم قصر المدة، وهو اختلاف لحق بعناصر الدراما الثلاثة.. آدم والتفاحة والقوة العقابية!

لم يكن آدم هذه المرة من العناصر التقليدية التي ظلت تلعب دوراً في السياسة العربية قبل سلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفها العالم العربي، فلم يكن ملكاً ولا كان أحد رجال السياسة المحترفين مثل نوري السعيد أو توفيق السويدي أو غيرهم ممن كان لهم أدوار في فصول الدراما السابقة، كان عبد الكريم قاسم عسكرياً استولى على السلطة من خلال ثورة دموية واعتمد إلى حد كبير على العناصر الراديكالية في بقائه على سدة الحكم خاصة بعد صدامه مع عبد الناصر.

وهو بذلك اختلف تماماً عن حكام العراق السابقين في أمرين: أولهما أنه لم يكن رجل دولة يقيس الأمور بمنطق الاعتبارات الحاكمة لسياسات بلاده، ثم إنه لم يكن يملك ما يستمد به شرعية بقائه في السلطة إلا من خلال ما اعتبره سياسات ثورية.

الكويت كانت في هذا الوقت في سبيل إنهاء عهد الحماية البريطانية واستكمال أسباب استقلالها، وقد رأى عبد الكريم قاسم أن المانع الذي استمر يمنع آدم من التهام التفاحة قد زال، فسقوط العلاقة الخاصة التي ظلت تربط بريطانيا بالكويت منذ عام ١٨٩٩ كان يعني نشوء وضع دولي جديد للكويت كان معنى أن يقبله العالم أو يقبله العراق سقوط كل دعاوى حكومة بغداد في التفاحة أو في جزء منها!

يبقى العنصر الثالث ممثلاً في «القوة العقابية»، وقد دخلت عليه مجموعة من المتغيرات..

لم تعد بريطانيا وحدها تجسد هذه القوة كما كان الحال خلال المرتين السابقتين، وإن بقيت عنصراً أساسياً من عناصر هذه القوة، فلم تكن قد رحلت تماماً بعد من المنطقة.

دخل على هذه القوة الواقع الدولي الجديد ممثلاً في التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي عبر عن نفسه بقوة لدى عرض القضية في

مجلس الأمن، والذي لم ينقذ العراق من إدانته إلا الفيتو السوفيتي![٢١].

دخل عليه أيضاً الموقف العربي، خاصة موقف الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تتزعم في العهد الناصري تيار القومية العربية، والتي رفضت في بيان رسمي الإدعاءات العراقية وتمكنت مع الدول العربية الأخرى أن تجعل للجامعة العربية دوراً مؤثراً تجاه محاولة قاسم الجديدة[٢٢].

وليس من شك أن مجموع المتغيرات التي دخلت على عناصر الدراما في العلاقات الكويتية ـ العراقية أعطت القصة هذه المرة مذاقاً مختلفاً!

المحاولة الجديدة بدأت مع إعلان الجانبين الكويتي والبريطاني عن نيتهما على إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ واستقلال الكويت، ورحبت حكومة بغداد بإلغاء الاتفاقية ولكنها لم ترحب باستقلال الكويت فيما بدا في البرقية التي أرسلها قاسم إلى حاكم الكويت، وتبع ذلك أن عقد رئيس الوزراء العراقي مؤتمراً صحفياً طالب فيه بصراحة بضم الكويت باعتبارها قضاء تابعاً للواء البصرة، وأن بلاده تملك القدر على تنفيذ ما يقول[٢٣].

وقد ساق عبد الكريم قاسم، فضلاً عن المبرر التاريخي عدداً من الأسباب لالتهام التفاحة..

من هذه الأسباب رغبة العراق في إيصال الماء العذب إلى أهالي الكويت بدلاً من المكثفات المائية التي لا يكسب منها سوى «الشركات الأجنبية»، منها أيضاً الرغبة في «تحرير الكويت من المستغلين»، ومنها ثالثاً أن العراق بعد أن تخلص من حلف بغداد وقاعدة الحبانية فإن الانجليز نقلوا هذه القاعدة إلى الكويت، وذكر قاسم أخيراً أن العراق يملك عشرات الأطنان من الوثائق التي تثبت أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة في العهد العثماني.

ولما أصدرت وزارة الخارجية العراقية مذكرة رسمية أكدت فيها على عدم اعترافها بمعاهدة ١٩٦١ لأنها تستهدف تحت غطاء من «الاستقلال الشكلي أن تحتفظ بالنفوذ الإمبريالي» أصدر حاكم الكويت بياناً أكد فيه أن بلاده «دولة عربية مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً، وحكومة الكويت وشعبها مصممان على الدفاع عن استقلال الكويت.. وأن الدول العربية الشقيقة ستساند الكويت في الحفاظ على استقلالها»[٢٤].

تصاعدت الأزمة إلى حد أن بريطانيا أرسلت مجموعات من قوات المظلات من البحرين لحماية منطقة حدود الكويت مع العراق وآبار النفط، مما أثار استهجاناً عربياً عاماً من السياسات العراقية التي أدت إلى عودة القوات الاستعمارية إلى بلد كانت قد غادرته قبل وقت قصير.

وقد اتجهت الكويت إلى الاستعانة بقوات عربية بدلاً من القوات البريطانية خاصة بعد أن قبلت عضواً في جامعة الدول العربية ووقعت على اتفاقية الدفاع المشترك بين دول الجامعة.

وإثر ذلك تم تشكيل قوة أمن الجامعة العربية وانسحبت القوات البريطانية بناء على طلب الكويت بعد أن وصلت إليها القوة العربية في ١٠ أكتوبر عام ١٩٦١ والتي تشكلت من قوات من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة السعودية والسودان والأردن.

رد قاسم على ذلك بالانسحاب من الجامعة العربية وتشديد حملاته الإعلامية على الكويت وإعلانها المحافظة العراقية الثانية عشرة، واعتبار الكويتيين مواطنين عراقيين ثم قام بتعديل خريطة العراق السياسية بحيث تشمل الكويت، فضلاً عن ذلك فقد قطعت حكومة العراق أي تعامل مع أية دولة تعترف باستقلال الكويت أو تقيم معها علاقات ديبلوماسية.

وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها عندما طالب مندوب العراق في الأمم المتحدة المنظمة الدولية بعدم قبول طلب الكويت الانضمام إليها مستنداً في ذلك إلى نفس الادعاءات التاريخية، الأمر الذي رد عليه الكويتيون باعتبار الادعاءات العراقية تشويها للتاريخ وأنه لم يكن في يوم من الأيام خاضعاً للدولة العثمانية.

ورغم أن تأييد السوفييت للجانب العراقي قد أدى إلى تأخر انضمام الكويت للمنظمة الدولية فإن الأزمة قد أخذت تهدأ بعد ذلك حتى أن القوات العربية التي كانت قد ذهبت إلى الكويت أخذت في الانسحاب، ولم يبق فيها إلا بعض الفنيين من الجمهورية العربية المتحدة، بينما اقتصر شكل التهديد العراقي على حملات إذاعية أخذت تخف حدتها مع مرور الوقت.

ولم يمر وقت طويل حتى تمت الإطاحة بآدم الثالث دون أن ينال ما سعى إليه من التهام التفاحة!

التفاحة القاتلة

ويمر أكثر من عقد ونصف قبل أن تجيء محاولة آدم الرابع والأخير، وكانت محاولة قاتلة بكل المقاييس. وربما لم تحفل حادثة تاريخية بالمتناقضات كما حفلت هذه الحادثة المأساوية المتمثلة في اجتياح العراق للكويت يوم ٢ أغسطس عام ١٩٩٠.

بعض العبث يصدر من أن مقدمات العلاقات بين الطرفين لم تكن توحي بأي حال بمثل هذه النتيجة، خاصة خلال السنوات القليلة السابقة على هذا العمل، بعض

آخر ظاهر في أن العراق لم ينل دعماً اقتصادياً خلال صراعه مع إيران خلال الثمانينيات كما نال من الكويت، فضلاً عن سماح الحكومة الكويتية للجانب العراقي باستخدام موانيها ومياهها الاقليمية لتصدير نفطه خلال الحرب مما عرض أراضي الكويت للقصف الإيراني.

على أي الأحوال ورغم استعصاء العمل الذي قام به صدام حسين صيف عام ١٩٩٠ بالسعي إلى التهام التفاحة الكويتية على التفسير فإن الأمر يتطلب تفسيراً.

وأول ما ينبغي التسليم به في هذه المحاولة استبعاد المعايير الأخلاقية في محاولة التحليل، فالحادثة من أولها لآخرها قد افتقدت الحد الأدنى من البديهيات المتفق عليها في العلاقات بين الدول.

أيضاً ينبغي التسليم باستبعاد كل المفردات التي استمرت تحكم العلاقات العربية ـ العربية بامتداد التاريخ المعاصر، وأظهرها عدم تعدي أية دولة على دولة أخرى بالقوة المسلحة إلى حد محاولة محوها من على الخريطة السياسية فيما سعى إليه آدم الرابع!

فضلاً عن ذلك فإن محاولة صدام لالتهام الكويت وإن حملت بعض سمات محاولة قاسم إلا أن هذا القدر من التدمير الذي صحبها قد جعلها غير مسبوقة بأي المقاييس، وهو تدمير لم يصب المنشئات فحسب بل أصاب العلاقات العربية ـ العربية الأمر الذي يتطلب وقتاً طويلاً لإعادة الترميم!

على أي الأحوال بدأت المحاولة الأخيرة لالتهام التفاحة الكويتية بالخطاب الذي وجهه طارق عزيز وزير الخارجية العراقية إلى الجامعة العربية يوم ١٥ يوليو يتهم فيه الكويت بسرقة البترول من حقل الرميلة العراقي، وأن الكويت قد قامت ببناء منشآت عسكرية داخل الأراضي العراقية (!) واتهم الكويت بالاشتراك في خطة امبريالية صهيونية تسعى للإبقاء على انخفاض أسعار النفط بهدف إنزال الخسارة ببلاده[٢٥]!

تتابعت الأحداث بعد ذلك بشكل لم يحدث من أي آدم عراقي سابق، الأمر الذي يتطلب محاولة لدراسة شخصية صدام حسين، وهي شخصية نظن أنها سوف تعقد حولها دراسات كثيرة في المستقبل إلا أن ما يعنينا منها هنا هو الجانب الذي قاده إلى المحاولة الفجة لالتهام التفاحة الكويتية دون أدنى نظر للعواقب.

الواضح أن الرجل في جانب هام منه «مقامر محترف»، وهذه المقامرة بدت في تاريخه الطويل للاستيلاء على السلطة في العراق، ثم إنها بدت في شنه الحرب على إيران.

وطبيعة المقامر تملى عليه انتهاز الفرص وهو ما كان يفعله صدام خلال صراعاته للاستيلاء على السلطة، وهو ما حدث عندما تصور أن إيران عاجزة بعد قيام الثورة عن مواجهة جيشه مما قاده إلى شن الحرب عليها، ونفس الطبيعة هي التي قادته إلى غزو الكويت، وقد تصور أن الظرف ملائم للقيام بفعلته.

ملاءمة الظروف بدت في تقديره مما اعتقد أنه نجاح أحرزه في حربه مع إيران خاصة بعد أن شرب الإمام الخميني السم على حد تعبيره بقبوله وقف إطلاق النار في هذه الحرب مما صورته أجهزة الاعلام العراقية والعربية باعتباره نصراً عراقياً حاسماً على إيران ومما بدا معه صدام حسين بصفته الزعيم الذي حمى الأمة العربية من الغزو الفارسي على حد تعبيره.

ملاءمة الظروف بدت أيضاً في أن صدام حسين بعد انتهاء الحرب مع إيران على النحو الذي انتهت به والذي حجّم الثورة الإيرانية بعد أن كانت تهدد مصالح الغرب في المنطقة تهديداً حقيقياً جعل من الصعب على الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن يقف في وجه مخططاته أو يعمل للقضاء عليه.

هذا الاعتقاد عبر عن نفسه في اللقاء الشهير بين الرجل وبين السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل جلاسبي April Glaspie يوم ٢٥ يوليو..

ففي جانب من المقابلة طلب الرئيس العراقي من السفيرة إبلاغ الرئيس بوش أن العراق لا يريد مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي جانب آخر قال إن على الولايات المتحدة أن تقرر من الذي تريد أن تقيم علاقة معه ومن الذي تريد أن تعاديه ولوح بالعواقب الوخيمة إذا ما لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام الضغوط عليه.

ملاءمة الظروف بدت ثالثاً في الآلة العسكرية الهائلة التي تكاتفت كل الجهود لتوفيرها للعراق إبان اشتباكه الطويل مع إيران، ولم يكن صدام حسين مستعداً أن يسرح هذه القوة كما لم يكن مستعداً أيضاً أن تمتد إليها يد البطالة، على الأقل حتى لا تنقلب عليه خاصة بعد أن انتهت الحرب المكلفة في المال والضحايا إلى نتيجة غير ملموسة.

ملاءمة الظروف بدت أخيراً فيما ارتآه الرئيس العراقي من معطيات الواقع العربي، فمن ناحية كان هناك مجلس التعاون الخليجي الذي رفض طلب انضمام العراق إليه والذي كان بمثابة نادي أغنياء العرب وكان هناك مجلس التعاون العربي الذي قامت العراق على تأسيسه وفيه أكبر دولة عربية، مصر، الأمر الذي يضعف من احتمالات اتخاذها موقفاً مناهضاً، وهو واقع مغرٍ خاصة إذا ما أضيف إليه الدور الزعامي الذي احتله صدام حسين على المستوى العربي بعد نهاية الحرب مع إيران وهو دور أراد الرجل أن يستثمره!

ومع شخصية مثل صدام حسين ومع ماضٍ عراقي طويل من الرغبة في ضم العراق، فقد رأى الرجل أن الظرف مواتٍ لتحويل الحلم العراقي القديم إلى حقيقة، ومضى في طريقه لا يلوي على شيء رغم كل المحاولات لوقفه.

وقد تعددت المسميات للعمل العسكري الذي شنه النظام العراقي على الكويت فجر يوم ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، فالجانب العراقي أسماه «بالضم» وارتآه الملتزمون بالتعبيرات المحايدة «غزواً»، ثم إن القانونيين اعتبروه «عدواناً» غير أننا نفضل هنا توصيف «الالتهام»!

ويقف سببان وراء هذا الاختيار؛

أولهما: أنه ليس ثمة تكافؤ ولو بسيط بين دولة مثل العراق ودولة أخرى مثل الكويت، وعدم التكافؤ يؤدي من الناحية الواقعية إلى عدم حدوث حرب وإنما حدوث التهام.

ثانيهما: أنه رغم كل المؤشرات فلم يكن أحد يتوقع إقدام النظام العراقي على مثل هذه الفعلة التي ليس لها سابقة في تاريخ العلاقات العربية ـ العربية، خاصة على ضوء أن الرئيس العراقي قد صرح للرئيس المصري حسني مبارك بأنه لا ينوي القيام بعمل عسكري ضد الكويت وأن كل ما يقصده هو مجرد التخويف ليستجيب الكويتيون لمطالبه، كما ذكر للسفيرة الأمريكية في بغداد بأنه لن يحدث أي إجراء عسكري طالما استمرت جهود الوساطة قائمة.

وبدأ الالتهام فجر يوم ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ لتعرف المنطقة في أعقابه مسرحية تجمع بين الملهاة والمأساة استمرت لفترة غير قصيرة من تأليف وإخراج صدام حسين نفسه، ولكن إلى حين!

المأساة بدت في الاجتياح السريع الذي انتهى في وقت قصير باحتلال العاصمة وحقول النفط، وبدأت الملهاة بعد ذلك..

أول (مشهد) من مشاهد الملهاة بدا في ادعاء الحكومة العراقية بأنها قد قامت بعمليتها العسكرية استجابة لطلب مجموعة من الثوريين الكويتيين الذين يعارضون آل صباح[٢٦]!

استكمالاً لهذا المشهد قامت إذاعة بغداد ظهر نفس اليوم بإذاعة البيان رقم (١) لحكومة الكويت الحرة المؤقتة أعلن فيه عزل الأمير وحل مجلس الأمة وتشكيل الحكومة الحرة[٢٧].

المشهد (الثاني) من الملهاة لم يتأخر كثيراً، ففي اليوم التالي مباشرة أعلن ناطق باسم مجلس قيادة الثورة العراقي أنه سوف يتم البدء في سحب القوات العراقية من الكويت يوم ٥ أغسطس بشرط ألا يبدو هناك ما يهدد أمن الكويت أو العراق، وأن الحكومة المؤقتة ستبقى في السلطة في الكويت.

استمراراً لنفس المشهد أعلن التلفزيون العراقي يوم ٤ أغسطس تشكيل وزارة كويتية جديدة تتكون من تسعة أعضاء وجيش شعبي جديد، وادعى التلفزيون أن الحكومة تتشكل من ضباط كويتيين برئاسة العقيد علاء حسين علي[٢٨].

جاء المشهد (الثالث) أكثر هزلية ففي يوم ٥ أغسطس بدأت أجهزة الإعلام العراقية تنقل صور الانسحاب العراقي من الكويت، وحكومة بغداد في هذا العمل تصرفت بسذاجة شديدة مفترضة أنه مطلوب من العالم أن يستقي معلوماته من تلفزيون بغداد، وكأن هذا العالم لا يملك من مصادر المعرفة سوى هذا الجهاز الإعلامي للحكومة العراقية.

فقد كان العالم يعرف أن عملية الانسحاب المصورة غير حقيقية وأن ما يحدث هو العكس على خط مستقيم، فقد شرعت الحكومة العراقية في تدعيم قوات الاحتلال في الكويت.

وانتهت هذه المشاهد المتتالية التي تشكل الفصل الأول من مسرحية «الالتهام» بامتداد الأيام الثلاثة التالية للغزو، كل يوم مشهد، ليبدأ الفصل الثاني.

بدأ هذا الفصل يوم ٦ أغسطس بدعوة الرئيس العراقي للقائم بالأعمال الأمريكي في بغداد المستر جون ويلسون إلى اجتماع معه أفصح فيه صدام حسين لأول مرة عن نواياه الحقيقية حين قال إن الكويت جزء من العراق وأنه لا رجعة في الوضع القائم، ثم انثنى من ذلك إلى التهديد بأن إغلاق السعودية لخط أنابيب النفط العراقي الممتد إلى ينبع على البحر الأحمر سوف يضعها في مرتبة «أعداء الأمة العربية»!

لم يلبث أن تحول هذا الافصاح إلى قرار رسمي يوم ٨ أغسطس حينما أعلنت الحكومة العراقية ضم الكويت بناء على طلب «الحكومة الثورية المؤقتة» وأنها قد أصبحت المحافظة رقم ١٩ من محافظات الجمهورية العراقية[٢٩].

المشهد الأخير من هذا الفصل بدا في وضع هذا القرار موضع التطبيق فقد كان الاحتلال العسكري وحده لا يكفي ذلك أن إزالة دولة قائمة من على خريطة العالم سياسياً وبشرياً أمر يتطلب جهوداً أخرى وهي جهود وقف العالم مشدوهاً وهو يتتبع مساعي الحكومة العراقية لبذلها، فقد اتبعت في ذلك كل ما يناقض روح العصر.

جانب من هذه الجهود اتصل بإزالة وجود الهيئات الديبلوماسية من الكويت على اعتبار أن هذا الوجود يصبح مناقضاً لوضع الكويت كمحافظة عراقية، ولتحقيق ذلك دخلت حكومة بغداد فيما اصطلح على تسميته «بحرب السفارات»، وهي الحرب التي استهدفت التضييق على رجال السفارات الأجنبية الموجودة في الكويت حتى يرحلوا عنها، وكانت حرباً طويلة ومريرة.

جانب آخر اتصل بمحاولة محو هوية الكويت وهو عملية تراوحت بين إزالة أوراق الهوية وبين تغيير الخريطة الديموجرافية للكويت بتحريك مجموعات بشرية كبيرة من العراق إلى الكويت، وقد استنفر النظام العراقي بهذه الأعمال ليس أبناء الشعب الكويتي فقط وإنما العديد من المنظمات العالمية، وإن لم يكن هذا هو الخطأ الوحيد في الحسابات.

في نفس الوقت الذي كانت تجري خلاله عملية الالتهام كانت آلة القوة العقابية تعمل، وكانت رهيبة في هذه المرة، سواء لحجم العمل الذي ارتكبه آدم، أو للمتغيرات الدولية التي لم تحسبها بدقة شخصية المقامر في صدام حسين!

وقد بدت نذر الموقف الدولي المعارض لعمل صدام منذ اللحظة الأولى ففي نفس يوم الاجتياح، ٢ أغسطس، اتخذت الدول الغربية الكبرى موقفاً واضحاً حين جمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الأرصدة العراقية والكويتية كما جمدت بريطانيا الأرصدة الكويتية. في نفس اليوم أوقف الاتحاد السوفيتي شحنات الأسلحة إلى العراق.

في نفس اليوم أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦٠ بإدانة الغزو، وقد دعا للانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية وهدد باستخدام الاجراءات العسكرية إذا لم يستجب العراق لقرار المجلس[٣٠].

في اليوم التالي ومن موسكو صدر بيان مشترك من وزيري الخارجية الأمريكي والسوفيتي، بيكر وشيفرنادزه[٣١]، يدين الغزو ويدعو المجتمع الدولي إلى وقف شحنات الأسلحة إلى العراق، في نفس اليوم أشارت منظمة العفو الدولية أنها قد علمت من مصادرها أن القوات العراقية قد اعتقلت مئات من المنفيين العراقيين الذين كانوا يقيمون في الكويت، وأنها قد فتشت الكويت بيتاً وراء بيت للبحث عن الشيعة العراقيين.

في نفس اليوم جمدت كل من إيطاليا وهولندا والنرويج وألمانيا الغربية الأرصدة الكويتية، كما أوصت كل من بلجيكا ولوكسمبورج بتجميد هذه الأرصدة.

في يوم ٦ أغسطس اتسعت رقعة الرفض الدولي، فبعد أن بدأ هذا الرفض بشكل فردي بدأ يتحول ليأخذ الصبغة الجماعية، ففي هذا اليوم اتخذت الجماعة الأوربية (١٢ دولة) قراراً بفرض حظر فوري على واردات البترول من كل من العراق والكويت وتجميد الأرصدة العراقية ووقف التجارة والاتفاقيات العسكرية مع العراق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين مصالح الحكومة الكويتية[٣٢].

اتساع الرقعة شمل أيضاً الجانب المكاني فقد أعلنت الصين في نفس اليوم فرض الحظر على إرسال السلاح إلى العراق.

ولم تلبث العدوى أن انتقلت لليابان في اليوم التالي التي قررت وقف استيراد البترول من العراق والكويت ووقف كل التعاملات التجارية مع العراق.

وبينما صدر في يوم ٦ أغسطس قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بفرض المقاطعة الاقتصادية على كل من العراق والكويت فإن هذا اليوم قد شهد بداية التحركات العسكرية الغربية لوقف الخطر العراقي، فقد جاءت الأنباء في ذلك اليوم أن ثمان من السفن وثلاثاً من حاملات الطائرات في طريقها إلى مياه الخليج بالإضافة إلى عدد من السفن البريطانية والفرنسية.

في نفس الوقت أعلن مسؤولون من الدول الثلاث أنه سوف يفرض حصار بحري دولي على العراق لوضع قرارات مجلس الأمن بالمقاطعة الاقتصادية موضع التنفيذ.

في يوم ٧ أغسطس أعلن أن المملكة العربية السعودية قد وافقت على قدوم قوات وطائرات أمريكية إلى أراضيها وأن تلك القوات تشكل جانباً من القوات الدولية التي اتجهت النية إلى تشكيلها، ومنذئذ بدأت القوات العسكرية تترى على المنطقة.

بعد ذلك بيومين أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٦٦٢ باعتبار قرار العراق بضم الكويت باطلاً وغير قائم.

وبينما كان يتصاعد الرفض الدولي على هذا النحو كان النظام العراقي يقدم أكثر حساباته سوءاً فقد تصور صدام حسين أنه قادر على ممارسة الضغوط على العالم كله مما حق لكثيرين أن يصفوا موقفه بأنه موقف رجل ضد العالم!

وتتصاعد الأحداث فيما هو معلوم وتصل إلى حد استخدام القوة لمنع آدم العراقي من التهام التفاحة ولا يملك إلا أن يولي منهزماً بعد أن ترك التفاحة، ولكن بعد حساب

ثقيل من الخسائر..

الخسائر متعددة الجوانب عالمية وعربية وكويتية وعراقية نرصد منها هنا ما أصاب آدم والنظام العراقي..

الخسائر بدأت قبل الحرب عندما أعلنت حكومة بغداد عن استعدادها لتقديم النفط مجاناً للدول الفقيرة بهدف ضرب الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة، وهي تعلم أنه عرض غير قابل للتنفيذ، فتبعتها بالحركة الفجائية التي قام بها الرئيس العراقي لتسوية الخلاف مع إيران.

ففي يوم ١٢ أغسطس وبعد عشرة أيام فحسب من محاولة التهام الكويت فوجيء الرئيس الإيراني رافسنجاني برسالة موجهة إليه من الرئيس العراقي يسلم فيه «باعتماد اتفاقية ١٩٧٥» وتدعوه إلى تبادل فوري شامل لكل أسرى الحرب، ويبلغه «بأننا سنسحب قواتنا التي تواجهكم على طول الحدود بما يبقى على ما هو رمزي منها».

وكان من الطبيعي أن ترحب الحكومة الإيرانية بالعرض العراقي الذي أهدر عائد ثماني سنوات من الحرب الضروس أنفقت فيها أموال طائلة وسفكت خلالها دماء غزيرة.

ورغم الخسائر الهائلة التي نزلت بالكويت خلال محاولة تخليصها من بين نواجذ آدم الأخير، فإن ما نزل بالعراق كان فادحاً بأي المقاييس، والذي كان أصدق ما قيل في توصيفه أنه قد عاد بالعراق إلى «عصر ما قبل الثورة الصناعية»، وهو الأمر الذي لم ينه فحسب أحلام آدم الرابع بل نظن أنه قد أنهى بالأساس القصة بأكملها.. قصة آدم العراقي والتفاحة الكويتية، وبامتداد مستقبل غير منظور!

الهوامش والمراجع

(١) - Ahmad A.R. Shikara: **Iraqi Politics 1921-41.**
- The Interaction between Domestic Politics and Foreign Policy, pp. 107- 124.

(٢) - Edith & E.F. Penrose: **Iraq-International Relations and National Development**, pp. 84-86.

(٣) - F.O. 371/18984 E431/93 Records of Leading Personalities in Iraq, Ghazi, 21 January 1935.

(٤) - Edith & Penrose; Op. Cit. P. 90.

(٥) مصطفى عبد القادر النجار: **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب** ـ دراسة وثائقية، ص ٢٧٣.

(٦) - F.O. 371/21833 Political Resident to I.O. Aug. 22. 1938.

(٧) الاستقلال ٧ فبراير ١٩٣٨.

(٨) جمال زكريا قاسم؛ **الخليج العربي**، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ص ١٧١.

(٩) - Shikara; Op. Cit. P. 154.

(١٠) ناجي شوكت؛ **سيرة وذكريات**، ص ٣٥٨.

(١١) - Peterson, Maurice D; Both sides of the Curtain, An Autopiography p. 151.

(١٢) - F.O. 371/23180 Peterson to F.O. 10th March, 1939.

(١٣) - Peterson, M.D. Op. Cit. p. 150.

(١٤) - British Embassy, Bagdad to F.O. No. 1069 Conf. Dec. 23, 1955.

(١٥) - Records of Kuwait Vol. 6 P. 87.

(١٦) - Secret-Addressed for Prime Minister from Foreign Secretary Telegram No. 89 M to F.O.March 8, 1958.

(١٧) - Baghdad to F.O. adressed to F.O. Secret Telegram No. 423 March 12, 1958 Records of Kuwait, Vol. 1 P. 94.

(١٨) - Secret, Bahrain, Telegram to F.O. No. 332 pp. 99- 100 sth April, 1958.

(١٩) - British Ambassador, Baghdad to Foreign Office No. 761 May 11, 1958.

(٢٠) - Secret June 9, 1958 F.O. to Washington-Records of Kuwait, pp. 123- 124.

(٢١) هارفي، أوكونر: **الأزمة العالمية في البترول**، ص ٤٣٩.

(٢٢) راجع بيان الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١/٦/٢٨ بشأن «تطورات الموقف المفاجيء في العلاقات بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت».

(٢٣) مارثا دوكاس: **أزمة الكويت ـ العلاقات الكويتية ـ العراقية**، ص ٢٤.

(٢٤) أزمة الكويت ـ العلاقات الكويتية ـ العراقية، ص ٢٦.

(٢٥) **رسالة من طارق عزيز إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية**، الشاذلي القليبي في ١٥ تموز ١٩٩٠.

(٢٦) **بيان مجلس الثورة العراقي**، ٢ أغسطس عام ١٩٩٠.

(٢٧) **بيان حكومة الكويت الحرة رقم (١)**، ٢ أغسطس عام ١٩٩٠.

(٢٨) **إعلان العراق بشأن بيان الحكومة الكويتية المؤقتة بالتشكيل الحكومي**، ٤ أغسطس ١٩٩٠

(٢٩) **بيان مجلس قيادة الثورة العراقي**، ٨ أغسطس ١٩٩٠.

(٣٠) انظر: قرارات مجلس الأمن في القسم القانوني من الكتاب.

(٣١) **البيان المشترك الأمريكي السوفيتي**، انظر: الملاحق.

(٣٢) **بيان الجماعة الأوروبية**، ٦ أغسطس ١٩٩٠.